

الصناديق الكويتية... أداء قوي منذ بداية 2021

«كامكو الاستثماري» الأعلى عائداً في «المحلية» بـ 17.21% والدرّة في «الإسلامية» بـ 20.24%

أداء صناديق الأسهم الكويتية منذ بداية العام حتى مايو 2021			
نوع الصندوق	اسم الصندوق	مدير الصندوق	أداء شهر مايو 2021
صناديق تقليدية	صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	2.47%
	صندوق المركز للاستثمار والتطوير	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع	0.60%
	صندوق الوطنية الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	2.02%
	صندوق فرصة المالي	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع	1.96%
	صندوق المركز للعوائد الممتازة	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع	1.05%
	صندوق وفرّة	شركة وفرّة للاستثمار الدولي	2.02%
	صندوق الرؤية	شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي - كميكف	2.10%
	صندوق الساحل	شركة الساحل للتقنية والاستثمار	2.10%
	صندوق الرائد للاستثمار	الشركة الكويتية للاستثمار	2.07%
	صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	1.85%
صناديق إسلامية	صندوق الوسم	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2.57%
	صندوق ثروة الاستثماري	شركة ثروة للاستثمار	1.04%
	صندوق الأهلي الكويتي	شركة أهلي كابيتال للاستثمار	1.6%
	صندوق الدرّة الإسلامي	كامكو إنفست	1.88%
	صندوق المركز الإسلامي	شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع	1.77%
	صندوق الفجر الإسلامي	شركة وفرّة للاستثمار الدولي	1.56%
	صندوق الكويت الاستثماري	الشركة الكويتية للاستثمار	1.07%
	صندوق الدراج الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	1.37%
	صندوق الهدى الإسلامي	شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي - كميكف	0.80%
	صندوق كاب كورب المحلي	شركة كاب كورب للاستثمار	0.34%
صندوق ثروة الإسلامي	شركة ثروة للاستثمار	0.15%	

عادت الصناديق الكويتية المحلية الموجهة للسوق الكويتي إلى الإشراف من جديد بإداء استثنائي بعد عام جائحة «كورونا» الصعب على المستويات كافة، وقبلها كانت ولا تزال ذبول الأزمة المالية مخيبة على أداء السوق، وبالنسبة لتعكس على أداء الصناديق المحلية، وسط منافسة شديدة في السوق، حتى إعلان، أمس، صندوق «كامكو الاستثماري» بأعلى عائداً متفوقاً على مؤشرات البورصة بنسبة بلغت 17.21% في المئة بالنسبة للصناديق المحلية، وصندوق الدرّة الإسلامي يعاود بلغ 20.4% في المئة متفوقاً على الصناديق الإسلامية.

وإجمالاً، يمكن الإشارة إلى أن السنة الحالية حتى الآن استناداً إلى أداء الأشهر الخمسة الأولى من العام تعتبر من الأفضل أداء للصناديق، إذ تفوق 17 صندوقاً على أداء مؤشري السوق الأول والعام، في حين حققت أربعة صناديق أخرى أداءً جيداً أقل بقليل من مؤشرات السوق. ومن أبرز المؤشرات التي

ساهمت في تحسن أداء الصناديق، أداء القطاع المصرفي عموماً، حيث تشكلت أغلب مكونات الصناديق، إضافة إلى الدعم الذي حققته صفقة تقييم العمليات العالمية لشركة إيجيبيتي ودمجها مع شركة دي إف سي، وكان لتلك الصفقة أثر كبير على أداء أسهم مجموعة إيجيبيتي ممثلة في الوطنية العقارية ومركز سلطان ويوباك وتلك المجموعة تمثل ركناً أساسياً أيضاً من مكونات معظم الصناديق. أيضاً نجحت العديد من الشركات في هيكلة أوضاعها المالية وتحسين الأداء بعد الانفتاح، وانعكس ذلك على أداء الأسهم وارتدادات الأسعار، إذ شهد معظمها عمليات دعم من كبار الملاك، التي لولا حاجز وسقف الاستحواذ الإلزامي لكان هناك تحركات أكبر من كبار الملاك الراغبين في زيادة حصصهم من دون تحمل الكلفة المالية للاستحواذ.

وبحسب مصادر، فإن التوزيعات النقدية وجملة التخارجات وعمليات الهيكلة التي تمت خلال المرحلة الماضية، كان لها أثر كبير على السوق، فضلاً عن

محمد الإبراهيم

تعد السنة الحالية حتى الآن استناداً إلى أداء الأشهر الخمسة الأولى من العام من الأفضل أداء للصناديق، إذ تفوق 17 صندوقاً على أداء مؤشري السوق الأول والعام.

«وفرة للاستثمار»: NETTING ترفع السيولة بشرط الاستخدام الحصري

قالت شركة وفرة للاستثمار الدولي، في تقريرها الشهري عن أسواق المال في مايو، إن المراجعة نصف السنوية لمؤشر MSCI (مورغان ستانلي) شهدت خروج بنك الخليج من مؤشرها القياسي العالمي، فيما لم تتم إضافة أي شركة تماشية على ذات المؤشر، ورغم ذلك شهد السهم تماشياً سريعاً على غير المتوقع، حيث كانت هناك رغبة مسبقة من البعض في شراء المعروض من السهم، ما ساهم في عدم انخفاضه بشكل ملحوظ.

ولفت التقرير إلى أنه على صعيد مؤشرات الشركات الصغيرة، قررت MSCI إضافة 4 شركات كويتية، هي: بورصة الكويت، بنك برفان، بنك الخليج وميزان القابضة، مقابل خروج 3 شركات، هي: البنك الأهلي الكويتي، المتكاملة وطيحان الجزيرة.

وأضاف أن سوق الكويت واصل في مايو تحقيق معدلات سيولة مرتفعة لم يشهدها منذ ديسمبر 2020، فقد شهد تدشين خدمة NETTING، وتحديداً في 2 مايو، حيث بدأت

شركات الوساطة رسمياً تقديم الخدمة المعروفة بصافي التداولات، والتي تتيح فرصة للشراء والبيع دون ملكية السهم، بشرط تغطية الحساب خلال اليوم، وعليه «فحن نرى أنها خطوة جيدة، وتستحق الإشادة، لأنها من الأدوات الجيدة التي من شأنها رفع معدلات السيولة في البورصة، بشرط ضمان الاستخدام الحصري لها، وعدم انكشاف الحسابات دون ضمانات كافية».

وتابع، «بحسب لهيئة أسواق المال والبورصة والمقاصة عدم التواني في إقرار عدة أدوات، منها: الهامش، الإقراض والاقتراض، صانع السوق وNETTING، إضافة إلى الصناديق العقارية المتداوله ريت، بهدف إتاحة الفرص أمام المتداولين والمستثمرين، لكن الملاحظ خلال الفترة الحالية عدم تفعيل بعض المنتجات التي تم إقرارها منذ فترة طويلة، مثل الإقراض والاقتراض، وبالتالي يجب أن نشيد بالجهود سائلا المولى عز وجل أن يحفظ بلادنا من أي مكروه».

«الأولى للوقود» تكافئ موظفي الصفوف الأمامية لجهودهم خلال الجائحة



لقطة جماعية خلال التكريم

تتبعها الشركة، بهدف الحفاظ على صحة وسلامة الجميع. وتعد هذه المكافأة استحقاقاً لأبطال الصفوف الأمامية بالشركة على تميزهم في الأداء

وفي تنفيذ خطط العمل، في ظل الظروف الصعبة والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا، وأكدت «الأولى» حرصها على دعم موظفيها بشكل مستمر،

كافأت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود عدداً من موظفيها في الصفوف الأمامية، لالتزامهم بالعمل، وجهودهم خلال جائحة كورونا. وجاء التكريم في إطار احتفاء «الأولى» وتقديرها للجهود الاستثنائية التي بذلها الموظفون في تادية عملهم خلال فترات الحظر، ودورهم المهم في تخطي هذه الأزمة بنجاح.

وأعربت «الأولى» عن خالص سعادتها بما حققته من إنجازات فريدة، والعمل الاستثنائي الذي قام به موظفو الشركة خلال جائحة «كوفيد-19»، حيث كانت هذه الجهود محل تقدير الإدارة التنفيذية، التي قررت مكافأة موظفيها

المستحقين في الصفوف الأمامية، على ما أبدوه من تفان خلال فترة الإغلاق والحظر، وتقديمهم كل أشكال الدعم والمساعدة للمواطنين لتجاوز هذه الظروف الاستثنائية. وأشادت الشركة إلى أن جميع محطاتها كانت تعمل أثناء الحظر الكلي والجزئي خلال فترة جائحة «كوفيد-19» لخدمة المواطنين والمقيمين، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

وقام الرئيس التنفيذي لـ«الأولى للوقود»، م. عادل العوضي، بشكر جميع موظفي الصفوف الأمامية بالشركة، وتوزيع شهادات تقدير والمكافأة لهم، مع الالتزام بجميع الإجراءات الوقائية التي

«الكويتية»... دور مجتمعي بارز في وسائل التواصل خلال عام «كورونا»

21% نمواً بعدد المتابعين على «إنستغرام» في 2020 ليصل إلى 455 ألفاً

تتخذها في مصلحة شعبيها الكريم وجميع المقيمين على أرضها الطيبة، بلادنا من أي مكروه.

لوسائل التواصل الدور الأكبر في المتابعة مع الجمهور خلال الجائحة

الحداد

الشركة أنتجت 50 فيديو حققت 405 آلاف مشاهدة

العنزي

فقد ركزت «الكويتية» على طمأننة الجمهور من خلال تصوير عمليات تعقيم ورش الطائرات فور وصولها إلى مبنى الركاب رقم 4 والأليات والنقلات الخاصة بالمطار، إضافة إلى التزام أطقم الطائرات باللباس الواقي ووضع الأقفعة الواقية ومواد التعقيم وغيرها من الأمور التي تبرز هذا العمل الشاق التي كانت «الكويتية» تواجهه أثناء الأزمة.

وفي السياق ذاته، قال العنزي إن «الكويتية» تركز على تحقيق استراتيجيتها وسياساتها المسؤولة اجتماعية، فخلال فترة الحظر الجزئي والكلي تواصلت الشركة مع متابعيها الكرام على وسائل التواصل من خلال النصائح التي كانت تقدمها في كيفية استغلال وقت الفراغ بشيء مفيد وصحي ورياضي، حيث كانت «الكويتية» على مقربة من المجتمع كعادتها دائماً تشاركهم في أفراحهم وأحزانهم. واختتم العنزي حديثه باستذكار دور «الكويتية»، دائماً أثناء الأزمات التي تمر على الكويت، وهذا ليس بغريب عليها طوال الـ 67 عاماً الماضية منذ تأسيسها، والتي تعد أحد الأبنية الأساسية لدولة الكويت، ودائماً ما تضع بصمتها في دعم ومساندة الحكومة في قراراتها التي

أضاف الحداد: «تولي الكويتية اهتماماً كبيراً بما تقدمه على وسائل التواصل الإلكتروني، حيث أصبحت تلك الوسائل محركاً أساسياً للمجتمع الكويتي، لذلك تقوم الشركة بتطوير هذا الجانب دائماً، والعمل على خلق محتوى إبداعي وفريد يتماشى مع حاجة عملائنا الكرام؛ سواء من ناحية الخدمات التي نقدمها للشركة على متن طائراتها أو إنهاء إجراءات السفر وغيرها من الأمور التي تخطي باهتمام المتابعين بشكل عام».

وتابع الحداد: «تعدّ وسائل التواصل طريقة ممتازة للتواصل مع الجمهور وبث الرسائل الخاصة بالشركة، حيث يتابع الخطوط الجوية الكويتية في حساباتها، سواء على إنستغرام أو تويتر آلاف من المتابعين يشاركون آراءهم، ويقومون بإعادة الصور والتغريدات والرسائل، التي تطلقها الشركة مثل البيانات الصحافية أو رسائل التوعية أو غيرها، بشكل كبير، كما تعتمد الكويتية اعتماداً كبيراً على وسائل التواصل في الترويج للحملات الترويجية والخاصة بإطلاق وجهات جديدة أو خدمات للركاب، أو تسليط الضوء على أحدث طائرات الخطوط الجوية الكويتية، وذلك ساهم بشكل

تعدّ وسائل التواصل الاجتماعي من أهم المحطات التي كانت محط اهتمام جميع أفراد المجتمع أثناء الإغلاق الكلي والجزئي الذي فرضه مجلس الوزراء على البلاد خلال منتصف العام الماضي، وهو ما دعا المؤسسات الحكومية والشركات في القطاعين الحكومي والخاص لكي تكون عوناً لحكومة الكويت في التوعية بمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، الذي دخل البلاد دون سابق إنذار، وادى إلى إصابات بالفيروس.

وساهمت شركة الخطوط الجوية الكويتية، لكونها من أهم الجهات والشركات الرائدة في المجتمع، بشكل كبير، في التوعية المجتمعية عبر حساباتها على تطبيقات التواصل، وادى ذلك إلى احتلالها مراكز متقدمة بين الجهات الأخرى، وفقاً لإحصاءات مركز التواصل الحكومي في نشاطها وتفاعلها للتوعية بالحد من انتشار الفيروس وتوجيه المواطنين والمقيمين للالتزام بالإجراءات الصحية وتنفيذها من خلال وسائل التواصل.

وقد أداء «الكويتية» في وسائل التواصل خلال فترة جائحة فيروس كورونا، قال الرئيس التنفيذي



الوزارة استعجلت نشر الإجراء وقرّرت تجميده لإعادة النظر في تفاصيله

ريكة في «التجارة»

تغرّد بترخيص تنزيلات «الأونلاين» وتحذفها لعدم وجود قرار وزاري!

إ كتب رضا السناري |

لم تمض سوى ساعات قليلة على «تغريدة» نشرتها وزارة التجارة والصناعة أمس على حسابها الرسمي تطلب فيها أصحاب الرخص التجارية ضرورة الحصول على تراخيص منها لإعلاناتها الترويجية والخدمات المقدمة بمواقعها الإلكترونية أو صفحاتها بمواقع التواصل الاجتماعي، حتى تراجعت الوزارة عن طلبها وحذفت التغريدة من حسابها.

والغارقة أن الوزارة لم تشرح في التغريدتين الأسباب التي دعتهما للنشر أو الحذف، ما أشعل النقاش على مختلف الأصعدة وسبب ريكة داخل «التجارة» وخارجها، عما إذا كان القرار ألغي أم سيُعاد النظر فيه.

وفي هذا الخصوص، علمت «الراي» أن حذف التغريدة جاء بعد موجة واسعة من الرضخ والمعارفة أن الوزارة لم تشرح في التغريدتين الأسباب التي دعتهما للنشر أو الحذف، ما أشعل النقاش على مختلف الأصعدة وسبب ريكة داخل «التجارة» وخارجها، عما إذا كان القرار ألغي أم سيُعاد النظر فيه.

وقالت مصادر مطلعة إن التغريدة نُشرت على موقع الوزارة قبل أن يصدر قرار من الوزير الدكتور عبدالله السلطان بالإجراء، ما زاد من حالة الاستياء حتى لدى الوزير نفسه، والذي وجه لسحب التغريدة لا سيما بعد حالة الرضخ الشعبية الواسعة، كاشفة أن السلطان طلب تجميد القرار حتى إشعار آخر، وتحديدًا حتى وضع ضوابطه، بحيث يُقدّم للمعنيين بكل تفاصيله.

ولفتت المصادر إلى أن نشر الإجراء بهذا الشكل يعكس استعجالاً غير مبرر افتقد تقديم العديد من المعلومات الضرورية للمعنيين، والتي يتعين أن تحدد أولاً في قرار وزاري، ومنها الإجابة عن 3 أسئلة حتمية، تتعلق بتحديد رسم الترخيص، ومن يشمله القرار، والية التقدم للترخيص، إضافة إلى التوجيه لتشكيل لجنة معنية بمراقبة التنفيذ والتأكد من سلامته. وأضافت «القرار لم يُبلّغ، لأن إلغاءه يعرض (التجارة) للوقوع في مخالفة من ديوان المحاسبة، حيث هذا الإجراء ينظمه القانون رقم 1995/2، ويتعين تنفيذه، لكن قبل ذلك يتعين أن تحضّر الوزارة ضوابطه كاملة، لكنها لم تحدد موعداً مرتقباً للتنفيذ».

تجميد القرار

وبعيداً عما إذا كانت «التجارة» ستجند القرار لفترة قصيرة، أم ستعلقه إلى ما لا نهاية، يكون السؤال مشروعا حول الاعتبارات التي تدفع «التجارة» لتطبيق القرار والأسباب التي تدفع المعارضين لانقاده؟

من حيث الجيد، شكل إعلان «التجارة» بهذا الشأن صدمة لأصحاب الرخص التجارية، خصوصاً كيانات التجزئة بمختلف أنواعها بما فيها الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية. وحسب تعليقات بعض مسؤولي الشركات لـ«الراي» يحمل القرار مزيجاً من التعطيل لأعمالهم وقصر النظر من قبل الوزارة، فيما

التوجيه خلا من تحديد

الرسم والمعنيين بالقرار وآلية التقدم للترخيص

مسؤولو شركات اعتبروا الإجراء

مزيجاً من التعطيل وقصر النظر للوزارة وجهة نظر أخرى

أوضحت مصادر رقابية مسؤولة أن القرار يضمن الرقابة المسبقة والمتابعة ومن ثم بحمي المستهلك من مخاطر الغش التجاري المختلفة.

عدم وضوح

وفيما أكدت المصادر أن المطلوب وفقاً للقرار ترخيص إعلانات عروض التنزيلات فقط، وليس عروض البيع، أوجد غياب التفاصيل التوضيحية في الإعلان ضبابية لدى الشركات المعنية، فيما اعتبر العديد من تنفيذييها بأنه يُعقد تعاملاتهم، في وقت تسعى فيه الدولة عليهم رقابياً للحصول على ترخيص تجاري أولاً للإعلان للترويج لمنتجاتهم وخدماتهم على مواقعهم الإلكترونية أو صفحاتهم بمواقع التواصل، يتسارع إلى أنهانهم أكثر من تحد، يدفعهم إلى تقييم تداعيات القرار عليهم، والتي تتمثل في الآتي:

1 - يحق للشركات أن تحصل على ترخيص لـ عرض ترويجي يستمر شهراً، لكن مقابل ذلك عليها أن تتوقف شهراً لاحقاً عن تقديم عروضها، وتعوض فترة المنع بأن تعلن على مواقعها عروضاً ترويجية جديدة حصرياً على «الأونلاين».

وفي حال الالتزام بهذا القرار سيكون على الشركة صاحبة العروض الترويجية التخلي عن عروض حملاتها أو «الأونلاين»، وهذا يعني الاستغناء عن أحد أهم مصادر استقطاب الزبائن التي نجحت في زمن «كورونا»، وبالتالي يجبرها القرار على وقف تنزيلاتها 6 أشهر سنوياً، ما يقود محاسبياً لنقليل المبيعات في وقت تواجه فيه مزيداً من ضغوط تراجع مبيعاتها.

2 - هناك من يرى أن القرار يشكل محاربة لخطط التطور الرقمي بالكويت بدلاً من التسابق لواءة القوانين لتنمashi مع التطور التكنولوجي بحجة الرقابة المسبقة والمتابعة وأخذ التراخيص اللازمة.

3 - تتنامى المخاوف من أن يكافح أصحاب العروض التجارية زمنياً في مواجهة ضعف

التقنية الذي لا يزال مشهوراً في «التجارة»، فحتى أبسط المعاملات التي يتم إدخالها على نظام الوزارة تستغرق وقتاً طويلاً من دون استحقاق، ومن ثم ستكون العروض الترويجية وفرصها المدروسة في استقطاب الزبائن مهددة بالفشل، فشفرة السر في معظم عروض التنزيلات قائمة على اختيار الوقت المناسب واستغلال نفاذ فترة عروض المحلات.

4 - إذا كان هدف الرقابة المسبقة والمتابعة والتدقيق، فيمكن تحقيق ذلك من خلال تفعيل التعاون بين «التجارة» وإدارات الشكاوى في الشركات، ومعالجة كل حالة بحالتها وليس وضع إجراء جماعي يؤدي إلى نباطؤ الحركة التجارية، ويصعب تنفيذه في وقت تتسابق فيه الشركات لتقديم عروض سريعة، وليست موسمية فقط.

أما من وجهة نظر «التجارة» فتلفت مصادر مسؤولة لـ«الراي» إلى أن القرار ليس جديداً، موضحة أنه قد يكون هناك تراخ في تفعيل هذا القرار لكنه مطبق بالفعل ويجري مخالفة الجهات غير الملزمة بحكم القانون المنظم في هذا الخصوص.

5 - القرار يقوض المنافسة ويقلل فرص المستهلكين في الحصول على عروض تنافسية تصب في النهاية لصالحهم. وتبين المصادر وجهة نظر «التجارة» التي تزكي قرارها بما يلي:

أ- بصاحب التكنولوجيا تطور في حيل النصب تقنياً، ما يستدعي رقابياً التحرك خطوة للأمام للتصدي قدر الإمكان لحماية السوق من تسويق الوهم والخداع.

ب- تسعى «التجارة» من وراء هذا القرار لضبط السوق، وعدم التغيير السلبي في النمط الاستهلاكي للجمهور، على أساس أن زخم التنزيلات وفوضى عرضها قد يؤدي إلى دفع المستهلكين للهدر والتبذير.

ج- تمارس الوزارة دورها الرقابي في التأكد من سلامة العروض المقدمة في المحلات من خلال اشتراط ترخيصها، وفي حال عدم تعميم هذا الإجراء على عروض «الأونلاين» لن تكون هناك ضمانات رقابية تفيد بأن البيانات المقدمة بالعروض سليمة، فالترخيص يعني المراجعة المسبقة لجميع البيانات والخدمات الترويجية المقدمة، ويعزز ثقة المستهلك.

د- إذا كانت المخاوف من أن يقود الإجراء لتعطيل إنسيابية العروض حسب خطط أصحابها خوفاً من الروتين الحكومي في منح التراخيص فهذا غير صحيح، على أساس أن فترة إصدار الترخيص تتراوح بين يوم ويومين، ومن ثم لا يوجد ما يثير المخاوف من التعرض لروتين الدورة المستندية.

هـ- لن يؤثر القرار على قدرة أي شركة في الترويج لتنزيلاتها، وبمكنتها تفادي التعرض لوقف العروض لمدة شهر، بان تقدم طلب الترخيص لتنزيلاتها المعروضة في المحلات باسم المحل الرئيس، ورخصة «الأونلاين» على الأفرع، مع الأخذ بالاعتبار أن ذلك سيكون بنظام عرض الفرع بفرعه، ولا بعمم على كل الأفرع مرة واحدة.

الشركات:

آلية تراخيص مواقع

الشركات تحرمها من عرض تنزيلاتها 6 أشهر

القرار يحارب خطط

الرقمنة بدلاً من المواءمة مع التطور التكنولوجي

شيفرة السر

في تنزيلات «الأونلاين» الترويج للعروض السريعة

الإجراء الحمائي يبطن

حركة المبيعات

«التجارة»:

ضبط النمط

الاستهلاكي وتقليل أضرار فوضى التنزيلات

التأكد من سلامة العروض

المقدمة وخلوها من الإحتيال

لا مجال للتعطيل...

إصدار الترخيص

بين يوم و48 ساعة

ترخيص تنزيلات المحلات

باسم الرخصة الرئيسية

و«الأونلاين» على الأفرع



50 ديناراً لترخيص تنزيلات المحل الرئيس و10 للفرع

أفادت مصادر مسؤولة بأن «التجارة» تمنح سنوياً حوالي 8 آلاف رخصة تجارية لإعلانات العروض الترويجية للتنزيلات المقدمة من مختلف الشركات.

وبيّنت أن رسم الترخيص للمحل الرئيس يبلغ 50 ديناراً في المرة الواحدة، و10 دنائير للأفرع.

ولفتت إلى أن الجهات التي تعلن عن عروض ترويجية دون الحصول على تراخيص من «التجارة»، تكون عرضة للعقوبة، والتي تتضمن سحب الترخيص التجاري، والحرمان من ممارسة النشاط لمدة سنة، وغلق المحل، وكذلك غرامة نقدية تدفع في المحكمة.

أداء صناديق الأسهم الكويتية			
نوع الصندوق	اسم الصندوق	مدير الصندوق	أداء شهر مايو 2021
صناديق تقليدية	صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	2.47%
	صندوق المركز للاستثمار والتطوير	شركة المركز المالي الكويتي	0.60%
	صندوق الوطنية الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	2.02%
	صندوق الأهلي الكويتي	شركة أهلي كابيتال للاستثمار	1.67%
	صندوق فرصة المالي	شركة المركز المالي الكويتي	1.96%
	صندوق المركز للعوائد الممتازة	شركة المركز المالي الكويتي	1.05%
	صندوق وفره	شركة وفره للاستثمار الدولي	2.02%
	صندوق الرؤية	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - كميكف	2.10%
	صندوق الساحل	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	2.10%
	صندوق الرائد للاستثمار	الشركة الكويتية للاستثمار	2.07%
صناديق إسلامية	صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو إنفست	1.85%
	صندوق الوسم	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2.57%
	صندوق ثروة الاستثماري	شركة ثروة للاستثمار	1.04%
	صندوق الدرّة الإسلامي	كامكو إنفست	1.88%
	صندوق المركز الإسلامي	شركة المركز المالي الكويتي	1.77%
	صندوق الفجر الإسلامي	شركة وفره للاستثمار الدولي	1.56%
	صندوق الكويت الاستثماري	الشركة الكويتية للاستثمار	1.07%
	صندوق الدارج الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	1.37%
	صندوق الهدى الإسلامي	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي - كميكف	0.80%
	صندوق كاب كورب المحلي	شركة كاب كورب للاستثمار	0.34%
صندوق ثروة الإسلامي	شركة ثروة للاستثمار	-0.15%	

البنوك والشركات الخدمية، حيث حقق صندوق الوطنية الاستثماري أمدار من قبل شركة الاستثمارات الوطنية عائداً بلغ 15.73 في المئة منذ بداية العام، وسجل صندوق الرائد الاستثماري أمدار من قبل الشركة الكويتية للاستثمار عائداً للأشهر الخمسة بلغ 14.36 في المئة، علماً بأن كلا الصندوقين يندرجان ضمن قطاع الصناديق التقليدية.

وحقق صندوق المركز للتطوير عائداً منذ بداية يناير الماضي وحتى إقفالات مايو بلغ 15.95 في المئة، وبلغت مكاسب صندوق الأهلي الكويتي 15.56 في المئة خلال 5 أشهر.

أما صندوق فرصة الاستثماري أمدار من قبل شركة المركز المالي فسجل مكاسب منذ بداية العام بلغت 15.43 في المئة، تلاه صندوق المركز للعوائد الممتازة بعائد بلغ 15.17 في المئة، فيما جاءت بعد ذلك صناديق «وفره» و«الرؤية» و«كامكو لمؤشر السوق الأول» ثم «الوسم» و«ثروة الاستثماري».



«كامكو الاستثماري» الأفضل بين التقليدية و«الدرّة»، يتفوق إسلامياً

الماضية، تلاه صندوق المركز الإسلامي بـ19.28 في المئة في 5 أشهر، ثم «الفجر الإسلامي» بـ19.26 في المئة، و«الكويت الإسلامي» بـ17.52 في المئة. وجاء صندوق الدارج في المرتبة الخامسة بمكاسب منذ بداية العام بلغت 16.11 في المئة، ثم صندوق الهدى سادساً بـ16.1 في المئة، ثم صندوق كاب كورب بـ4.2 في المئة للأشهر الخمسة، و«ثروة الإسلامي» بـ10.85 في المئة.

الصناديق التقليدية

وعلى صعيد الصناديق التقليدية، فقد سجلت أداء جيداً بالنظر إلى حجم رأس المال ونسب تركيزه في الأسهم التشغيلية بداية من

الذي يعتبر لاعباً رئيسياً في تداولات السوق.

وسجل صندوق كامكو الاستثماري أعلى عائد بين الصناديق التقليدية خلال 5 أشهر بنسبة 17.2 في المئة، وأظهر رصد أداء الصناديق تسجيل صندوق الأسهم المحلية والخليجية (أكثر تركيزاً على الأسهم المدرجة في بورصة الكويت) والمدار من قبل شركة بوييان كابيتال للاستثمار أعلى معدل عائد خلال مايو بنسبة تقارب 3 في المئة.

ولم ترصد «الراي» أي خلل في عمليات الاسترداد لدى مديري الصناديق، بل على العكس، فهناك رغبات في شراء وحدات صناديق أثبتت جدارتها بتلبية طموح عملاء وادعاتها بتحقيق عوائد تتجاوز ما حققتة المؤشرات العامة للسوق.

وبالنظر إلى أداء الصناديق التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، يتضح أن صندوق الدرّة الإسلامي المدار من قبل «كامكو إنفست» جاء في مقدمة الصناديق الإسلامية بعائد بلغ 20.24 في المئة خلال الخمسة أشهر

إ كتب علاء السمان |

لعبت الصناديق الاستثمارية خلال الأشهر الماضية دوراً محورياً في حركة السيولة المتداولة في بورصة الكويت، والتي استهدفت الأسهم التشغيلية، سواء كانت القيادية أو المتوسطة والصغيرة، حيث أظهر أكبر الأسهم تركيزاً بمكونات الصناديق أسماء لشركات تشغيلية لها ثقلها في السوق، وكذلك أسهم متوسطة وصغيرة تعد وجهة لشريحة كبيرة من المستثمرين وسجلت الصناديق أداءً إيجابياً خلال الشهر الماضي يُضاف إلى ما حققته من مكاسب منذ بداية العام، ما يجعلها مهياة لتعويض الأداء السلبي الذي سجلته نتيجة تداعيات أزمة كورونا على عموم قطاعات الاقتصاد العالمي الماضي.

وحقق نحو 22 صندوقاً استثمارياً عوائد بين 1 و3 في المئة خلال مايو الماضي، في حين تراوحت مكاسبها في المئة، ما يعكس استقراراً في أداء قطاع الصناديق

حققت عوائد تراوحت بين 8 و20 في المئة بـ 5 أشهر

صناديق الاستثمار تعوّض خسائر «كورونا»